ضمن استطلاع لمركز «ريكونسنس» بمشاركة خبراء دوليين لتقييم الآثار السياسية لوباء «كورونا» على الشرق الأوسط

حكومات الشرق الأوسط قادرة على تخطي تداعيات «كورونا» وتجنب الاضطرابات

استطلع مركز «ريكونسنس» للبحوث والدراسات آراء مجموعة من الباحثين الدوليين المتخصصين في ملف الشرق الأوسط، حول التداعيات السياسية لانتشار وباء فيروس كورونا المستجد على الإقليم.

وقد شارك في هذه الورقة البحثية كل من: كورتني فرير باحثة زميلة بمركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، أليكسي حليبنتكوف كبير مستشاري الشرق الأوسط في مجلس الشؤون الداخلية الروسية، بالاضافة الى مجموعة من الباحثين في معهد دول الخليج العربي في واشنطن.

وتناولت هذه الورقة البحثية الآثار السياسة والاقتصادية الناتجة عن أزمة «كورونا» الحالية، ومدى تأثيرها على الحكومات والأنظمة السياسية في الدول العربية، ومدى قدرة هذه الحكومات على مواجهة التداعيات السلبية خاصة الاقتصادية، نتيجة تفشي الوباء، بالاضافة الى استعراض استراتيجيات الدول العربية في مواجهة انتشار الڤيروس والتعامل مع الأزمات التي لحقت به، حيث تم استعراض هذه النقاط من خلال عدة محاور رئيسية.. وفيما يلي التفاصيل:

أولا: هل ستنهار أي من حكومات الشرق الأوسط؟

كورتني فرير وأليكسي حليبنتكوف لا يعتقدان أن الوباء نفسه قد يؤدي الى انهيار أي من الأنظمة العربية، ومع ذلك فإن فرير تؤكد على حتمية قيام الحكومات العربية بالتفاهم مع شعوبها أكثر من الماضي، وهو ما يحدث بالفعل الآن في لبنان نتيجة لموجة الغضب الشعبي الأخيرة، جراء سوء الإدارة الاقتصادية للبلاد. ويظل من الممكن، وإن كان غير متوقع، أن تحدث انتفاضات في البلدان التي لا تستطيع تقديم المساعدة للذين يشكون من العون، ولا تملك في الوقت نفسه القوة اللازمة لقمع الاضطرابات.

بينما يرى أليكسي حليبنتكوف أن هناك ثلاثة أسباب تجعلنا لا نتوقع حدوث اضطرابات عامة في الشرق الأوسط، وهي:

1 ـ نجحت بلدان المنطقة في التكيف مع الأزمات الاقتصادية والسياسية المعقدة التي كانت تمر بها قبل ظهور وباء كورونا، وتعتبر إيران خير نموذج لهذا.

2 ـ البلدان الأكثر فقرا في المنطقة، متشابكة بقوة مع الاقتصاد الإقليمي وهو ما يعني أن انهيارها سيؤدي الى عواقب وخيمة قد تتجاوز الشرق الأوسط ذاته، لذلك سيتدخل اللاعبون البارزون، سواء من الإقليم أو من خارجه، في اللحظة المناسبة لمنع انهيار تلك البلدان.

3 ـ النسبة الأعظم من مواطني تلك البلدان من الشباب، حيث لا تتعدى نسبة من تجاوزوا الخامسة والستين من عمرهم 5٪ من إجمالي تعداد السكان، على عكس دول الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز نسبة كبار السن بها 20٪، وعليه فالمتوقع أن يكون معدل الوفيات بڤيروس كورونا في بلدان الشرق الأوسط قليل نسبيا.

لكن وعلى الرغم من أنه لا يتوقع حدوث اضطرابات واسعة في بلدان الشرق الأوسط، إلا أن أعداد اللاجئين الكبيرة في الأردن ولبنان وتركيا، فضلا عن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار بالمنطقة.

ثانيا: ما الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات للتقليل من آثار ارتفاع البطالة وانخفاض الناتج المحلي؟

تشير فرير إلى أنه من ضمن الحلول المقترحة منح المواطنين دخلا أساسيا شاملا، وهو ما يعني أن يحصل المواطنون على أجر أساسي في دفعة سنوية واحدة بدلا من تنوع الإعانات والبدلات التي كانوا يحصلون عليها. ولكن تكلفة هذا الحل العالية تجعله غير عملي في بلاد مثل مصر، مما يجعل إعادة فتح المجال الاقتصادي الطريقة الواضحة لتنشيط الاقتصاد، مع الأخذ في الاعتبار أن المكاسب ستتقلص، حالة حدوث موجة ثانية من الڤيروس. وتقترح فرير إعطاء منح نقدية للمواطنين فهذا الحل يضمن المساعدة المالية مع ضمان توافر الغذاء والدواء بأسعار في متناول الجميع، لحين فتح الاقتصاد بشكل أكبر.

أما خبراء معهد دول الخليج العربي بواشنطن فيوصون باستراتيجيات الاقتصاد الكلي، مشيرين إلى أن الحكومات ينبغي أن ترفع الإنفاق كوسيلة للحد من حالات الإفلاس، وبالطبع هذا مناسب أكثر في دول مجلس التعاون الخليجي عن أي مكان آخر، وتعتبر المبادرات الحالية مثل «غدا21» في أبوظبي، هي الطريق الفوري للمضي قدما، وإذا بدأت الدول في الإنفاق بحكمة من الآن فإنها ستتمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي لاحقا.

في سياق متصل، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي التدخل لمساعدة القطاع الخاص الذي يحتضر، من خلال تأمين الرواتب للعاملين فيه، وبمجرد أن تسيطر هذه الدول على الوباء، فإن إعادة الفتح مع الالتزام بالمعايير سيكون أفضل حل للاقتصادات التي تخضع إلى حد كبير للعوامل الخارجية، مثل الطلب على الطاقة والنقل الدولي والسياحة.

ثالثا: هل يمكن أن تؤدي جائحة كورونا إلى مزيد من الحرية السياسية في العالم العربي؟

ترى فرير أن تلك الجائحة تحمل وجهين للعملة، فقد تؤدي إلى مزيد من التحرر السياسي، أو على العكس تماما قد تسفر عن توطيد أكثر للسلطة في ايدي الحكومات، وتعتبر لبنان نموذجا حيا لذلك حين تقدم الشعب بمطالبات عدة لحكومة يرونها غير قادرة على حماية مصالحهم إبان الأزمة.

وعلى صعيد آخر، والحديث مازال لفرير، فإن الدولة التي تمتلك أجهزة أمنية وعسكرية قوية وتعتزم استخدامها ضد المواطنين، يمكنها بسهولة إخماد الاضطرابات بدعوى الحفاظ على الأمن العام والاستقرار أثناء الجائحة. وعليه فإن الأزمات الصحية الكبرى قد تعطي غطاء جيدا للسلطة الراغبة في إحكام قبضتها أكثر على مواطنيها.

ويتفق مع ذلك الرأي باحثو معهد «دول الخليج العربي» الذين يرون أنه من المرجح أن تواجه لبنان والعراق قلاقل متزايدة، لكن بالرغم من ذلك يصعب التكهن بكيف يمكن لهما ترجمة تلك المظاهرات إلى إصلاحات حقيقية.

أما البلدان الغنية بالنفط فإن إشكالية الصحة العامة وما صاحبها من تداعيات اقتصادية، مثل انهيار أسعار البترول، سيزيد من مشغوليات الحكومات المركزية هناك وبالتالي يصعب أن نشهد مزيد من الحريات. وحتى الآن تعتبر الأنظمة الملكية ناجحة إلى حد كبير في مواجهة تحديات وباء كورونا، وهو ما يذكر الناس بأهمية وجود سلطة قوية، بالطبع قد تؤدي اجراءات التقشف الاقتصادي إلى خلخلة تلك التصورات، لكن تظل حكومات تلك الدول قادرة على تبني خطاب متماسك لمفهوم التضحية الوطنية، وتظل الأزمة الأكبر قائمة في الدول الريعية الأقل ثراء، مثل البحرين وسلطنة عمان والأردن، التي قد تجد صعوبة كبيرة في لعب ذلك الدور بنجاح.

«كورونا».. والتحفيز السياسي

يرى أليكسي حليبنتكوف أن الجائحة لا تعدو كونها معجلا لمجريات الأمور الآنية، لكن نظرة على الأسباب الجذرية للمشاكل القائمة، والتي لم تتم معالجتها حتى الآن، تشير إلى أن الوباء قد يفاقم من الآثار السلبية للمشكلات الموجودة بالفعل وقد يقود إلى المزيد من عدم الاستقرار.

أما «فيري» فترى أنه بالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا فان تلك الجائحة تكشف لنا كيف ستكون الحياة هناك عندما يصبح دخل النفط غير كاف للاعتماد عليه بشكل كلي، وأن على هذه الدول البدء في العمل على تنويع مصادر دخلها القومي بشكل أسرع وأكثر فاعلية. أما خارج دول مجلس التعاون الخليجي فإن مظاهرات 2011 المعروفة إعلاميا باسم ثورات الربيع العربي والتي نادت بمكافحة الفساد، والرغبة في مزيد من الشفافية فضلا عن مطالبات بالعدالة في توزيع الدخل القومي، قد تتسارع من جديد.

ويرى باحثو «معهد دول الخليج العربي» أن جائحة كورونا عملت كمحفز لتسليط الضوء على التحديات الداخلية والقضايا التي كانت موجودة بالفعل من قبل ظهور الوباء. فالموقف في الخليج اليوم أصبح يستوجب التحول صوب التنوع الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى، وما قد يتركه الوباء هناك ربما هو اللبنات الأساسية للإصلاحات الاقتصادية التي كانت ستستغرق سنوات لتشرع في البدء.

هل تُغيّر أميركا سياساتها تجاه المنطقة؟

جميع المستطلعين لا يتصورون أن يكون هناك أي تغييرات رئيسية في سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. ويرى أليكسي حليبنتكوف أنه منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008ـ2009، عملت واشنطن على زيادة إنتاجها النفطي بشكل كبير، وقللت من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، كما جعلت إدارة أوباما التقليل من التدخل في نزاعات المنطقة محورا أساسيا في سياستها الخارجية، على الرغم من كون المنطقة مركزا عسكريا مهما للولايات المتحدة وأحد أهم عملاء الأسلحة لديها. وعليه لا يبدو أن هناك أي ادلة أو إشارات على أن الوباء سيجعل الادارة الأميركية تغير سياستها الخارجية في الشرق الأوسط. يتفق باحثو «معهد دول الخليج العربي» مع الرأي القائل أنه من غير المحتمل حدوث تغيير فوري في السياسة الأميركية في الخليج، خاصة أن علاقة واشنطن بدول مجلس التعاون الخليجي يغلب عليها الطابع الثنائي بعيدا عن صراعات القومية والعولمة. وحتى لو فاز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية المقبلة فمن الصعب توقع أن يحدث ذلك الفوز تغيرا ملموسا في السياسة الأميركية صوب الشرق الاوسط. ويضيف فرير أن فوز ترامب سيعزز من تصميم واشنطن على حماية الصناعة الأميركية، وتعزيز إنتاجها من الطاقة مع إضعاف أولوية المساعدات الخارجية ودعم الهيئات الدولية. ومن المرجح أن تظل السياسات الأمنية دون تغيير، خاصة في ظل التزام الإدارة الأميركية بسياسة «احتواء إيران».

نبذة عن المشاركين بالاستطلاع

● مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات، هو مؤسسة بحثية خاصة كويتية مستقلة تعمل كمنصة حوار لطرح موضوعات وقضايا مختلفة، وتبني سياسة النقاش المعمق الهادئ حولها بمشاركة ديبلوماسيين ونخب فاعلة في الدوائر السياسية والثقافية والعلمية حول العالم، كما يشجع المركز على تبادل الزيارات ووفود الصداقة الدولية لتعزيز جسور التواصل والترابط مع المهتمين والمتخصصين حول العالم.

● مجلس الشؤون الدولية الروسية (RIAC)، هو مركز أبحاث أكاديمي وديبلوماسي غير ربحي تم إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي في 2010. ويعمل كحلقة وصل بين روسيا والمجتمع العلمي والمدني حول العالم في محاولة لإيجاد حلول لقضايا السياسة الخارجية المعقدة من خلال تنظيم تعاون أكبر بين المؤسسات العلمية الروسية والمراكز/ البحثية الاجنبية حول العالم.

● معهد دول الخليج العربي في واشنطن (AGSIW)، انطلق في عام 2015، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية مكرسة لتقديم أبحاث وتحليلات متخصصة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الخليج العربية وتأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية لها وللدول المجاورة لها.

● كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE مركز عريق تأسس في عام 1895، ويعمل على تعزيز الفهم وتطوير البحوث حول المجتمعات والاقتصادات والسياسة والعلاقات الدولية في المنطقة، وتضم LSE أقساما تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية.

ارتفاع السوق الأول 5,3٪ والمؤشر العام بـ 4,5٪.. و23,5 مليون دينار متوسط السيولة

«عيدية» البورصة بآخر أسبوع في رمضان.. 1,2 مليار دينار مكاسب

شريف حمدي

حققت بورصة الكويت مكاسب كبيرة بنهاية تعاملات الأسبوع الأخير في شهر رمضان الفضيل، وخاصة على مستوى المكاسب السوقية، إذ أضافت البورصة نحو 1,2 مليار دينار مكاسب لتصل القيمة إلى 27,994 مليار دينار ارتفاعا من 26,772 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي بارتفاع 4,5٪.

وجاءت هذه المكاسب السوقية بعد خسائر لافتة على مدار أسبوعين، حققت فيمها البورصة خسائر سوقية تقدر بـ 1,5 مليار دينار على وقع عمليات بيع لافتة على أسهم كثيرة بالسوق خاصة المدرجة بالسوق الأول الذي يضم الأسهم القيادية، حيث عادت عمليات الشراء على هذه النوعية من الأسهم بعد ان باتت أسعارها مشجعة علي الشراء، وهو ما دفع السوق في الاتجاه الصاعد.

وهناك عامل آخر عزز من تحرك البورصة الكويتية في اتجاه الصعود بعد الجنوح للتراجع لنحو أسبوعين متتاليين، وهو ارتفاع أسعار النفط بشكل تدريجي، مما أعاد التوازن لأسواق المنطقة ككل ومنها سوق الأسهم الكويتي، كونها تعتمد على النفط كسلعة رئيسية.

وعلى ضوء الزخم الشرائي اللافت للأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة، حققت السيولة المتدفقة للسوق ارتفاعا بنسبة 36٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 117 مليون دينار بمتوسط يومي 23,5 مليون دينار، وذلك ارتفاعا من 86 مليون دينار بمتوسط يومي 17 مليون دينار الأسبوع الماضي. وتمركزت السيولة بشكل لافت اغلب فترات التداول حول اسهم بيتك وأهلي متحد والوطني وزين والدولي وأجيليتي. وأغلقت مؤشرات البورصة على ارتفاع جماعي بنهاية تعاملات الأسبوع، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 5,3٪ محققا 271 نقطة ارتفاع ليصل إلى 5295 نقطة من 5024 نقطة.

● حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسب 2,5٪ بإضافة 101 نقطة كمكاسب للمؤشر الذي يضم غالبة الأسهم المدرجة بالبورصة الكويتية، وارتفع المؤشر بنهاية الأسبوع إلى 4161 نقطة من 4060 نقطة.

● ارتفع مؤشر السوق العام الذي يقيس أداء المؤشرين معا بنسبة 4,5٪ محققا 214 نقطة مكاسب ليصل إلى 4913 نقطة من 4699 نقطة.

الأمن الغذائي بين القرار الاقتصادي والسياسي

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)

gmail.com@bader.alhammad94

■ المقترح النيابي بإنشاء شركة مساهمة كويتية لشراء وبيع وتسويق الإنتاج الزراعي ردة فعل سياسية سريعة غير موفقة

من الأهمية التأكيد على التوافق السياسي في معظم القضايا المشتركة التي تطرح تحت قبة البرلمان، لاسيما تلك القضايا الاقتصادية المتفق عليها من حيث المبدأ، لذلك جاءت الحكومة التزاما بأحكام الدستور بتقديم برنامج عملها وآخرها برنامج العمل 2016/2017ـ2019/2020، والذي قدم تحت شعار (نحو تنمية مستدامة)، ويتضمن البرنامج عدة جوانب منها المتعلق بتنفيذ برنامج التخصيص، ويرتكز هذا الجانب إلى إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالتعاون مع القطاع الخاص في القيام بتلك الأنشطة التي تقوم بها الدولة، على أن ينحصر دور الدولة في مراقبة ومتابعة النشاط الاقتصادي بما يكفل تقديم أعلى جودة للخدمة بأقل التكاليف.

وفي إطار تلك الخطة التي تشتمل ذات ركائز رؤية الكويت 2035، قامت الحكومة بخطوات تنفيذية تجاه برنامج التخصيص، وذلك من خلال التخارج وبيع مساهماتها في بعض الشركات المحلية. وفي هذا السياق تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة باقتراح بقانون إنشاء شركة مساهمة كويتية لشراء وبيع وتسويق الإنتاج الزراعي برأسمال يبلغ 50 مليون دينار، ويهدف هذا المقترح وفق ما يراه مقدموه إلى تعزيز القطاع الزراعي ليكون مصدرا من مصادر الدخل القومي ودعم المنتجات الزراعية الوطنية في مواجهة المنتجات المستوردة، ورفع المعاناة عن كاهل المزارعين الذين يتعرضون لخسائر تراكمية فادحة، وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وإذ نقدر حرص مقدمي هذا المقترح واهتمامهم بالأمن الغذائي للوصول إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الحيوي، خاصة في ظل أزمة وباء «كورونا» وما كشفت عنه من وجود خلل في منظومة القطاع الزراعي، إلا أن مثل هذا المقترح يجب أن يكون متسقا مع خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة والذي اقر من قبل مجلس الأمة بالتوافق.

فهذا المقترح في رأيي اعتبره ردة فعل سياسية سريعة غير موفقة، لم تأخذ بعين الاعتبار القرارات الاقتصادية التي سبق اتخاذها من قبل الحكومة في هذا الشأن.

والتساؤل المطروح هنا هل يعلم مقدمو هذا المقترح أن هناك شركة قد تأسست في عام 1976 بموجب مرسوم أميري تحت اسم «الشركة الزراعية للمنتجات الغذائية»؟ وهي شركة مساهمة مملوكة للقطاع العام تهدف الى تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي بالإضافة إلى تقديم افضل المنتجات الزراعية، وان تلك الشركة تمتلك 28 فرعا وشبكة توزيع ومزارع محلية ومخازن، وقد قامت الحكومة بالتخارج من تلك الشركة من خلال برنامج تحويل المساهمات العامة الى القطاع الخاص، وذلك انسجاما مع التوجهات الحكومية المتمثلة في تعزيز دور القطاع الخاص والتخفيف من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

فرغم تأكيدنا على أهمية الأمن الغذائي الذي يسعى إليه المقترح المقدم، إلا أن ذلك لا يعتبر مبررا كافيا في السعي لاتخاذ مثل تلك القرارات السياسية ذات انعكاسات اقتصادية عكسية، فهل نحن الآن أمام اتجاهات جديدة تعيد النظر في أهداف خطة التنمية ورؤية الكويت 2035 لتعيدنا الى المربع الأول؟.

إن الاستعجال في تقديم مثل تلك المقترحات ليس هو الحل الأمثل، فالحل يكمن في ممارسة الدولة لدورها الرقابي الصحيح والفعال على إدارة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية بصفتها المشغل لتلك الخدمات، وان يقوم مجلس الأمة بدوره الرقابي على أداء الحكومة وفقا لما حددته أحكام الدستور.

ختاما، أتمنى ألا يهدر القرار السياسي القرارات الاقتصادية السابق اتخاذها وتحميل المال العام تكلفة مثل تلك القرارات.

«أسواق المال»: تشغيل قطاعاتنا بعد رفع الحظر

أعلنت هيئة أسواق المال، في بيان صحافي، عن تشغيل كل قطاعاتها للعمل بأقل عدد من مواردها البشرية (داخل مقر الهيئة)، وذلك وفق خطة العودة للعمل الاستباقية التي أعدتها الهيئة، حيث سيتم العمل بها اعتبارا من تاريخ رفع الحظر وإعلان الحكومة العودة للعمل سواء بشكل كامل أو جزئي أو تدريجي، وستعمل الهيئة بكامل طاقتها البشرية والتي سيتم تقسيمها إلى 3 فئات:

● الفئة الأولى: ستباشر أعمالها من مقر الهيئة حسب ساعات العمل المحددة لكل قطاع بما يتفق مع الضوابط الصحية الاحترازية.

● الفئة الثانية ستباشر مهامها من خلال الاتصال بشبكة الهيئة (نظام التراسل الإلكتروني) عن طريق الأجهزة المحمولة.

● الفئة الثالثة: ستباشر مهامها من خلال التواصل الإلكتروني بالهيئة عن طريق البريد الإلكتروني.

واضافت الهيئة انه سيتم تدوير الفئات المشار إليها على فترات حتى تاريخ العودة الطبيعية للأعمال.

وأكدت هيئة أسواق المال على تطبيق قواعد التباعد بين الموظفين، وتوفير أجهزة قياس الحرارة والكمامات والعقارات والمعقمات لجميع موظفيها، كما ستوسع عمليات التنظيف والتعقيم للمقر، حرصا من الهيئة على الالتزام بتطبيق كل الإجراءات والتدابير التي وضعتها وزارة الصحة وفق الإرشادات الصحية الخاصة بڤيروس كورونا داخل أماكن العمل. وقد قامت الهيئة بالاعلان لموظفيها عن إجراءاتها بشأن العودة التدريجية للعمل مع التزامها باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الاحترازية للوقاية من ڤيروس كورونا المستجد.

تطبيق «المعبر الصحي» في مطار الكويت

باهي أحمد

أصدر نائب المدير العام لشؤون مطار الكويت الدولي م.صالح الفداغي تعميما إلى جميع شركات الطيران العاملة في مطار الكويت الدولي بتطبيق «المعبر الصحي»، وذلك بهدف تسهيل رحلات الطيران لتقديم الامدادات اللازمة والأدوية الأساسية لمواجهة تفشي وباء ڤيروس كورونا المستجد. ونص الكتاب، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، على ضرورة الالتزام بتوصيات وإجراءات منظمة الطيران المدني الدولي الواردة من CAPSCA، وذلك كاستجابة للقيود اللازمة التي تم فرضها بسبب انتشار ڤيروس كورونا، الامر الذي أدى إلى تعطيل سلسلة التوريد في تقديم الامدادات اللازمة والأدوية الأساسية لمواجهة الڤيروس، مما استلزم تسهيل عمليات الطيران المستمرة مع الحفاظ على منع انتشار الڤيروس وحماية صحة الطاقم.